

يُذكر بعدها اسمان. أحدهما فاعل والأخر مفعول، ومعناها مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك، وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال^(١) ولا تنفرد الأسماء وحدها دون سائر مكونات اللغة بالاتساع في الوظائف النحوية بل إن الأفعال أيضاً تحظى بقدر من هذا الاتساع، فالجزم حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلا فيها، لأن هذا الجزم في أصله اللغوي يعنى القطع، قطع الحرف أو الحركة عند آخر الفعل.

وقطع الحركة يسلم إلى السكون، والسكون أولى بأن يكون حالة بناء، والبناء أصل في الأفعال، والإعراب فرع من الأفعال، والفعل بعامة يقع في الكلام موقعاً واحداً هو موقع المسند، وأنه لذلك مستحق لما يستحقه المسند في الرفع، ولكن أسباباً بعينها تشده، إلى جانب الاسم تارة، فيستحق الإعراب، وها هنا أحوال تتردد به بين المضارعة، مضارعة الاسم، وبين التمكن في الفعلية، فتنتهى به إلى حالة تشبه البناء وهي التي يسميها النحاة بالجزم.

فالفعل المضارع حيناً يكون مطلقاً في الدلالة على معناه الزمني غير مقيد بزمن معين فإذا خُصص لمعنى الاستقبال استحق النصب. ومعنى الاستقبال في حقيقته جزء من دلالة الفعل المضارع، لأن معنى الحال لا يكاد يحسُّ لقصره وضيق مدته وفي صيغة المبنى للمفعول يحذف الفاعل، ويحل محله المفعول به، ويأخذ حكمه في الرفع، وقواعد الفعل مع الفاعل ضميراً مؤنثاً مجروراً بحرف جر زائد، كل ذلك يطبق على نائب الفاعل وفعله، فإنه يحل محل الفاعل في كل شيء مثل: كتبت المحاضرة، افتتحت الجامعة، استخرجت اللؤلؤة. وأصل هذه الجمل «كتب الطلاب المحاضرة، افتتحت الدولة الجامعة، استخرج الغواص اللؤلؤة».

وواضح أن المفعول به حل في الأمثلة المبنية للمجهول محل الفاعل، وأنت الفعل معها جميعاً لأنها مؤنثة، وتقول «كتبت الصفحة والصفحتان

(١) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٨٤/١: ١٨٨.